

تطوير هيكل الاستثمارات الثابتة في شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق

خلال الفترة ١٩٥٧-١٩٦٩

وعلاقتها بمساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد القومي العراقي

الدكتور جواد هاشم

*

يقصد بالاستثمارات الثابتة ، أو تكوين رأس المال الثابت ، الاستثمارات السنوية في شركات النفط ، والتي تعرف بأنها المصروفات السنوية على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة ، زائدا الإضافات والتجديلات والتحسينات التي تجرى على السلع الرأسمالية القائمة ، زائدا قيمة الاعمال الانشائية المستمرة .

الطريقة التي اتبعت في التوصل الى النتائج النهائية في هذا البحث هي طريقة الانفاق التي اخذت بنظر الاعتبار المصروفات السنوية لشركات النفط من اجل حيازة السلع الرأسمالية من مكائن ومعدات وخطوط انابيب لنقل النفط وبنية ووسائل نقل وغيرها التي تستخدم في العمليات الانتاجية .

مقدمة :

لا بد ان تشير في مقدمة هذا البحث الى ان المقصود بشركات النفط

- (٤) - ماجستير ودكتوراه بالاحصاء والاقتصاد في جامعة لندن - كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية في عام ١٩٦٦ .
- استاذ مساعد في جامعة بغداد .
- مدير الاحصاء العام في عام ١٩٦٨ .
- وزير التخطيط من ١٩٦٨/٧/٣٠ الى ١٩٧١/١/٢٥ .
- عضو مكتب الشؤون الاقتصادية في مجلس قيادة الثورة حتى ١٩٧٢/٥/١٤ .
- وزير التخطيط من ١٩٧٢/٥/١٤ وحتى الوقت الحاضر .
- له حوالي (١٨) بحثا وكتابا باللغتين العربية والانكليزية ، نشرت في العراق وخارجه ، وكان آخرها كتاب (الحسابات القومية) .
- ١٩٧٢ .

يعداد^(٢) . غير ان الارقام المعطاة من قبل الشركات لم تؤخذ كما هي دون تدقيق وتمحيص . فقد تم تدقيق ومطابقة قيمة المكائن والمعدات ووسائل النقل المينة في حسابات الشركات مع قيمة استيراداتها المينة في احصاءات التجارة الخارجية للعراق ، مع الأخذ باعتبارنا ، بطبيعة الحال ، الفروقات التي تنجم عن قيمة هذه السلع المسجلة في احصاءات التجارة الخارجية والقيمة المسجلة في سجلات الشركات .

وتجدر الاشارة الى ان المبالغ السنوية المصروفة من قبل الشركات على انشاء دور السكن لموظفيها وعمالها لم تعتبر جزء من استثمارات ، على اساس ان هذه الدور تعطى للموظفين والعمال مقابل ايجار شهري ، وان الخدمات الناجمة عن الدور نفسها لا تعتبر جزء من الفعليات الانتاجية للشركات . علما بأن المبالغ السنوية المصروفة سنويا على انشاء تلك الدور ضئيلة جدا كما هو موضح في الجدول رقم (٦) ادناه .

تحليل النتائج :

ان النتائج النهائية لتطور الاستثمارات السنوية الثابتة لشركات النفط الاجنبية العاملة في العراق تظهرها الجداول السبعة الملحقة بالبحث . فالجدول الاول يبين مجموع الاستثمارات السنوية منذ سنة ١٩٥٧ وحتى نهاية عام ١٩٦٩ بالاسعار الجارية وبأسعار سنة ١٩٦٢ . والجدول الثاني يوضح تقسيم تلك الاستثمارات حسب نوعها بالاسعار الجارية ، يقابله الجدول الثالث الذي يعطينا نفس التقسيمات بالاسعار الثابتة (اسعار سنة ١٩٦٢) .

اما الجدول الرابع فيوضح بعض النسب المئوية الخاصة بالعلاقة بين الاستثمارات السنوية والقيمة المضافة المتولدة من فعاليات الشركات في استخراج النفط الخام ونقله وتصديره اضافة الى العلاقة النسبية بين الارباح المتحققة

(٢) رسالة شركة نفط العراق المحدودة رقم سي/أى/١ - ٢٨٥٣٦/٥٠ بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٦٩ .

الاجنبية هنا ، شركة نفط العراق وشركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة فقط ، وهي الشركات صاحبة الامتياز في استخراج النفط . اما شركات النفط المتعاقدة مع شركة النفط الوطنية العراقية كمجموعة ايراب مثلا فلا تدخل ضمن هذا البحث ابتداء باعتبار انها مقاوله للحكومة العراقية . يقصد بالاستثمارات الثابتة ، او تكوين رأس المال الثابت ، الاستثمارات السنوية في شركات النفط والتي تعرف عادة بأنها المصروفات السنوية على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة زائدا الاضافات والتجديدات والتحسينات (Alterations and Renovations) التي تجرى على السلع الرأسمالية القائمة زائدا قيمة الاعمال الانشائية المستمرة (Work-In-Progress) . وكلمة « مصروف » (Expenditure) تشمل على ما يصرف فعلا لحيازة السلعة مضافا اليه كافة المصاريف المباشرة المتعلقة بالحيازة .

وبتعبير آخر فإن تعريف الاستثمار السنوي في الموجودات الثابتة المستخدم في هذا البحث ينطبق تماما مع توصيات الدائرة الاحصائية التابعة للامم المتحدة^(١) .

اما الطريقة التي اتبعت في التوصل الى النتائج النهائية المعروضة في الجداول المرفقة فهي طريقة الانفاق (Expenditure Method) التي تقوم اساسا على الأخذ بنظر الاعتبار المصروفات السنوية لشركات النفط لغرض حيازة السلع الرأسمالية من مكائن ومعدات وخطوط انابيب لنقل النفط وابنية ووسائل النقل وغير ذلك مما يمكن تصنيفه كسلعة رأسمالية تستخدم في العمليات الانتاجية لشركات النفط داخل حدود العراق السياسية .

لقد اعتمدنا في اعداد هذا البحث على مصادر احصائية متعددة اهمها حسابات شركات النفط والبيانات المزودة لنا من قبل ادارة الشركات في

(١) انظر في ذلك :

U.N. Statistical Office: *Concepts and Definitions of Capital Formation*; Studies in Methods; Series F, No. 3, (New York 1953).

لذلك الشركات ومجموع استثماراتها السنوية * والجدول الخامس بين مجموع المبالغ المستثمرة في العراق من قبل شركات النفط منذ منحها الامتياز حتى نهاية عام ١٩٦٩ ، وهو ما يسمى برأس المال الثابت المتراكم (Stock of Fixed Capital) * بينما يبين الجدول السادس المبالغ السنوية المنفقة على انشاء دور السكن للعاملين في الشركات *

اما الجدول الاخير فيبين مجموع تكوين رأس المال الثابت في العراق خلال الفترة موضوع الدراسة ونسبة مساهمة استثمارات شركات النفط في ذلك المجموع *

(١) منذ اوائل الخمسينات وبعد عقد اتفاقية مناصفة الارباح بين شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق وبين الحكومة العراقية آنذاك ، بدأ القطاع النفطي يلعب دورا متزايد الأهمية في مستقبل تطور الاقتصاد العراقي * وتعكس هذه الأهمية ، بصورة عامة ، في حقيقتين :

أ - مساهمة هذا القطاع في تمويل الدولة ماليا وفي توفير العملات

الاجنبية ، اضافة الى توفير احتياطي كبير للطاقة *

ب - التأثير المباشر وغير المباشر في تمويل البرامج الاستثمارية وتعزيز

تنفيذ خطط التنمية *

غير ان متابعة تطور هذا القطاع في السنوات الاخيرة ، وآثار هذا التطور في الاقتصاد القومي في مجموعه ، تكشف عن تغير خطير متعدد الابعاد في الاستراتيجية التي تتبعها شركات النفط الاجنبية في تنمية واستغلال حقول النفط في العراق * ان تطور الاستثمارات كما تلخصها الجداول الاحصائية المرفقة وما تتضمنه من مؤشرات لها دلالتها وخطورتها على حاضر ومستقبل هذا القطاع وتوضح بجلاء معالم وابعاد هذه الاستراتيجية التي يقتضى الامر أن تؤخذ بنظر الاعتبار *

(٢) في الفترة محل الدراسة (١٩٥٧ - ١٩٦٩) سلكت شركات النفط الاجنبية اتجاهين متعارضين في سياساتها الخاصة بتحديد حجم

الاستثمارات الثابتة في قطاع النفط * كان الاتجاه الاول هو نحو التزايد بمعدلات بطيئة ثم بمعدلات سريعة ، في تحديد حجم الاستثمارات الثابتة المنفذة في القطاع خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٥ * اذ كانت قيمة الاستثمارات الثابتة الاجمالية (بالاسعار التجارية) نحو (٤٢٦٦٥) مليون دينار عام ١٩٥٧ ، ارتفعت الى نحو (٥٢٥٦٦) مليون دينار عام ١٩٥٨ ، ثم اطردت في الارتفاع بعدئذ بمعدلات سريعة حتى انها بلغت (٢٢٢٨١٤) مليون دينار عام ١٩٦٥ ، اى ما يصل الى ما يقرب من خمسة امثال ما كانت عليه قيمة الاستثمارات عام ١٩٥٧ * اما الاتجاه الثانى فكان نحو التناقص المطرد بمعدلات بطيئة ثم معدلات سريعة ثم معدلات بطيئة مرة اخرى ، في تحديد حجم الاستثمارات الثابتة المنفذة في القطاع خلال الفترة ١٩٦١-١٩٦٩ * اذ كانت قيمة الاستثمارات الثابتة الاجمالية نحو (٢٢٢٤٧٨) مليون دينار عام ١٩٦١ ، انخفضت بصورة حادة الى (٤٢٧١١) مليون دينار عام ١٩٦٢ ، اى ما يقرب من خمس ما كانت عليه هذه القيمة في العام السابق ، والى ما يقرب من مستوى عام ١٩٥٧ ، ثم استمر الانخفاض في قيمة الاستثمارات الثابتة الاجمالية سنة بعد اخرى (باستثناء عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٨) حتى انها بلغت نحو نصف مليون دينار فقط عام ١٩٦٩ اى ما يقارب ١٠٪ من قيمة الاستثمارات في سنة ١٩٥٧ وما يقارب ٢٪ من قيمتها في سنة ١٩٦٥ (جدول رقم ١) * ومن الواضح ان هذا التحول الخطير في الاتجاهات الاستثمارية من قبل شركات النفط الاجنبية في العراق كان انعكاسا لردود فعل هذه الشركات اثر صدور القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ القاضي بتحديد مناطق معينة لممارسة شركات النفط نشاطها الاستخراجي بالعراق * واذا استثنينا اثر تغير الاسعار ، فان تحليلاتنا تصل بصورة عامة الى نفس النتائج اعلاه (راجع جدول رقم ١) *

(٣) ان توزيع قيمة الاستثمارات الثابتة الاجمالية لشركات النفط الاجنبية حسب نوع الاستثمار خلال الفترة ١٩٥٧-١٩٦٩ محل الدراسة يشير الى حقائق رئيسية ثلاث :

اولا - انه لو أخذنا بنظر الاعتبار المكونات الاربعة للاستثمار الثابت الاجمالي ، وهي الابنية ، والانشاءات الاخرى ، والمكائن والمعدات ، ووسائل النقل ، وعقدنا المقارنة بين قيمة كل منها فيما بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٦٩ ، لوجدنا ان اتجاه هذه القيمة كان نحو التزايد بوجه عام خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٠ ثم انعكس الاتجاه بعدئذ فأصبح نحو التناقص بوجه عام خلال الفترة التالية ١٩٦٠ - ١٩٦٩ ، ومثل هذا التحول الخطير في توزيع الاستثمارات الثابتة الاجمالية حسب نوع الاستثمار هو نتيجة لاتجاه شركات النفط الاجنبية نحو تقليص الاستثمار اعتبارا من عام ١٩٦١ بعد صدور القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ آنف الذكر . اما لو عقدنا المقارنة بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٦٩ ، لوجدنا ان قيمة الاستثمارات المنفذة ، في كل بند من البنود الاربعة المذكورة اعلاه ، قد انخفضت انخفاضاً بالغا ، اذ انخفضت قيمة الاستثمار في الابنية من (١٤٥٥٤) الف دينار عام ١٩٥٧ الى (١٩) الف دينار عام ١٩٦٩ ، بينما كانت قد وصلت الى (٢٢٣١) الف دينار عام ١٩٦١ . وفي الانشاءات الاخرى المتمثلة في معظمها بخطوط الانابيب (Pipe-Lines) انخفضت من (١٦٢٢٤) الف دينار عام ١٩٥٧ الى (٦٤٢) الف دينار عام ١٩٦٩ ، بينما وصلت الى (١٧٤٢٣٨) الف دينار عام ١٩٦١ ، وفي المكائن والمعدات من (٢٦٨٣٠) الف دينار عام ١٩٥٧ الى (٣٠٤١) الف دينار عام ١٩٦٩ ، في حين كانت قد وصلت الى (٣٥٤٣٣) الف دينار في عام ١٩٦١ ، وفي وسائل

النقل من (٦٩١٣) الف دينار عام ١٩٥٧ الى (٧٠٤) الف دينار عام ١٩٦٩ . في حين كانت قد وصلت الى (٤٤٧٠) الف دينار في عام ١٩٦١ . وفي مجموع البنود الاربعة انخفضت الاستثمارات من (٥١٤٢١) الف دينار عام ١٩٥٧ الى (٤٤٠٦) الف دينار عام ١٩٦٩ ، بينما كانت قد بلغت (٢١٦٣٧٢) الف دينار في عام ١٩٦١ . وبذلك تكون نسبة قيمة الاستثمار عام ١٩٦٩ الى قيمة الاستثمار عام ١٩٥٧ في كل بند من البنود الاربعة وفي مجموع هذه البنود هي على التوالي : ١٣٪ ، ٤٠٪ ، ١١٣٪ ، ١٠٢٪ ، ٨٦٪ . اما نسبة قيمة الاستثمار عام ١٩٦٩ الى قيمة الاستثمار عام ١٩٦١ في كل نوع من انواع الاستثمار الاربعة وفي مجموع هذه البنود هي على التوالي : ٠٩٪ ، ٠٤٪ ، ٨٦٪ ، ١٥٧٪ و ٢٠٪ .

ثانيا - انه لو اخذنا المتوسط السنوي لقيمة الاستثمار في كل بند من البنود الاربعة وفي مجموع البنود خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٩ ، لوجدنا ان المتوسط السنوي للمجموع يبلغ (٥٩٩٢١) الف دينار ، منه (١٢٠٣) الف دينار للابنية ، (٤٢٠٩٦) دينار للانشاءات الاخرى ، (١٤٠٣٤) الف دينار للمكائن والمعدات ، (٢٥٨٨) الف دينار لوسائل النقل . وبعبارة اخرى فان المرتبة الاولى في الاهمية النسبية هي معقودة للانشاءات الاخرى ، اذ تصل قيمة الاستثمارات الثابتة الاجمالية فيها الى ٧٠٪ من جملة قيمة الاستثمارات ، تليها المكائن والمعدات (٢٤٪) ، ثم وسائل النقل (٤٪) ، ثم الابنية (٢٪) .

ثالثا - انه لو قارنا بين الاهمية النسبية للبنود الاربعة للاستثمارات الثابتة عام ١٩٦٩ بالمقارنة بعام ١٩٥٧ ، لوجدنا انه بينما انخفضت الاهمية النسبية للابنية والانشاءات الاخرى ، من (٢٨٪) الى ٤٠٪ ومن ٣١٥٪ الى ١٤٦٪ على التوالي ، فقد تزايدت

الاهمية النسبية للمكائن والمعدات ووسائل النقل ، من ٥٢٣٪

الى ٦٩٠٪ ومن ١٣٥٪ الى ١٦٠٪ على التوالي .

ومن الجلي ان هذه الحقيقة الثالثة يكمن وراءها خطر بالغ .
اذ أنه ما دمنا ندرك ، من خلال تحليلنا السابق ، ان الاستثمارات الثابتة
تتركز اساسا في الانشاءات الاخرى ، وان هذه الانشاءات تتمثل في
انابيب نقل النفط من مواقع الإنتاج بالحقول الى موانئ التصدير ،
فان الانتقاص في القيمة المطلقة لهذه الانشاءات بالصورة الحادة التي
كشفت عنها الارقام ، وفي اهميتها النسبية ، يعني ان طاقة النقل في هذا
النشاط الاستخراجي البالغ الاهمية لاقتصادنا العراقي لا زالت عند
مستوياتها السابقة والتي لا تتجاوز في الآونة الحاضرة حوالي ٩٠
مليون طن ، منها ٥٦ مليون طن في المنطقة الشمالية و ٣٤ مليون طن
في المنطقة الجنوبية . ولما كان التصدير دالة للنقل (الى جانب العوامل
الاخرى) ، فان عزوف شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق عن
اجراء اى توسع في طاقة النقل يعني ان هذه الشركات تفكر باستراتيجية
الحد من التصدير . ولا يعني ذلك انه لا يراودنا القلق من انخفاض
قيمة الاستثمارات في البنود الثلاثة الاخرى (الابنية ، والمكائن
والمعدات ، ووسائل النقل) ، ذلك انه من الواضح بمكان ان اى
توسع في هذه البنود الثلاثة يتوقف ، بطبيعة الحال ، على التوسع
المنابر ، ابتداء ، في الانتاج وطاقة النقل (التصدير) .

(٤) من الواضح ان الاستثمارات الثابتة التي حققتها شركات النفط الاجنبية
في كل سنة لا تمثل الا نسبة ضئيلة جدا ، لا تتجاوز ١٪ من حصة
هذه الشركات من الارباح . بل ان هذه الاستثمارات على ضآلتها
لا تغطي حتى الاحتياجات الضرورية لعمليات الاحلال (Replacement)
للاصول الثابتة الموجودة حاليا . وبعبارة اخرى فان هذه الاستثمارات
لا تكفي حتى لمجرد المحافظة على رأس المال سليما في هذا القطاع .

وعلى ذلك فانه اذا لم يكن هذا القطاع قد نقل الى الدولة ، عند انتهاء
فترة التعاقد الاجنبي ، مقابل الاندثار فيه الذى يمكن ان يخصص
للاستثمار في هذا الحقل ، فان الدولة سوف تسلم قطاعا استهلك
اصوله دون ان يكون لديها مجمع رأسمالى يساعدها على تجديده .
هذا في الوقت الذى تكون الشركات الاجنبية العاملة في قطاع النفط قد
استردت رؤوس اموالها عددا من المرات .

(٥) وبينما اصبحت الاستثمارات الثابتة الاجمالية المتحققة في قطاع النفط
آية في الضآلة خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٦٩ كما اوضحنا ، فان هذا
القطاع يلعب مع ذلك دورا بالغ الاهمية في تكوين الناتج المحلي
الاجمالي . اذ كما يوضح الجدول رقم (٤) فان القيمة المضافة
الاجمالية المتولدة في قطاع النفط قد زادت من نحو ١١٣٠ مليون
دينار عام ١٩٥٧ (اى بنسبة ٢٦٣٪ من القيمة المضافة الاجمالية
المتولدة في كافة القطاعات) الى نحو ٣٣٣٠ مليون دينار عام ١٩٦٩
(اى بنسبة ٣٢١٪ من القيمة المتولدة في الاقتصاد القومى في مجموعه) .
علما بأن حوالي ٩٦٪ من القيمة المضافة الاجمالية المتولدة في القطاع
النفطي تمثل في الارباح نحو ٤٪ في الاجور والرواتب الخ . . .

(٦) بالرغم من استمرار تزايد ارباح الشركات وبالرغم من زيادة نسبة
مساهمة القيمة المضافة المتحققة في قطاع النفط الخام في تكوين اجمالى
الناتج المحلي ، فلقد انخفضت مساهمة استثمارات شركات النفط في
تكوين رأس المال الثابت في العراق من ١٩٪ كأعلى نسبة في عام
١٩٦٠ الى ٣٪ كأدنى نسبة في عام ١٩٦٩ . بينما ازدادت مساهمة
القطاع الصناعى في تكوين رأس المال الثابت على طول الفترة الزمنية
محل الدراسة ، وكذلك الحال بالنسبة لقطاعات الكهرباء والماء والادارة
العامة والتجارة ، كما وحافظت قطاعات دور السكن ، والخدمات على
مستويات مساهمتها في تعزيز وتوسيع القاعدة الانتاجية للاقتصاد

العراقي • ان ما يمكن تقريره على ضوء الحقائق اعلاه هو انه لو كان معدل الزيادة في الاستثمار في القطاع النفطي متسقا مع معدل الزيادة في تكوين رأس المال الثابت في العراق خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٩ ، لكان لهذا الوضع أثره الايجابي الكبير في النهوض بالاقتصاد العراقي الى ابعد بكثير مما بلغه حتى وقتنا الحاضر • بل اتنا نذهب الى ابعد من ذلك ، فلو ان الدولة اخذت بمبدأ المشاركة في رأس المال المستغل بالقطاع النفطي ، وبالتالي كانت لها الكلمة العليا في تحديد سياسة الاستثمار ، فان مجرد اعادة توزيع نفس القدر من الاستثمارات الثابتة الاجمالية بين القطاع النفطي والقطاعات الاقتصادية الاخرى ، كان كافيا للارتفاع الكبير في معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي ، وبالتالي لتحقيق معدلات للنمو الاقتصادي اعلى بكثير مما تحقق حتى الآن •

(٧) ان الارباح المتحققة من استغلال قطاع النفط هي مصدر رئيسي هام لتمويل الانفاق الجارى بالميزانية الاعتيادية والانفاق الاستثمارى بميزانية الاستثمار الحكومى المركزى • اذ تبلغ موارد النفط نحو ٥٣٪ من جملة موارد الميزانية الاعتيادية للسنة المالية ١٩٧٢/١٩٧١ ، في حين تبلغ موارد النفط نحو ٨٧٪ من جملة موارد خطة التنمية القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ • وبما ان الثروة النفطية هي من الاصول القابلة للنفاد ، فلا بد ان يكون هناك ما يؤمن التعويض عن الثروة النفطية القابلة للنفاد بما يقابلها في القيمة في تاريخ النفاذ • وبعبارة اخرى فانه ينبغي عدم الاكتفاء باسترداد قطاع النفط الوطنى لرؤوس الاموال المستثمرة في الاصول الثابتة (ابنىة ، ومكائن ، ومعدات ، وانايب نقل ، ووسائط نقل النخ) المستخدمة في استخراج النفط من آبارها عن طريق احتياطات الاندثارات السنوية لهذه الاصول ، بل لابد ان يحصل قطاع النفط ايضا على احتياطي الاندثارات المترتبة على نفاذ

آبار النفط بالعراق •

(٨) نلخص مما سبق ان التوسع الاستثمارى ، الذى عزفت عنه شركات النفط الاجنبية في العراق ، كان ولا يزال امرا ضروريا تمليه ظروف البلد وواقعه وحاجته الى التنمية السريعة ومصلحته العليا ، وذلك لسببين :

أ - ان الاستثمار فى الانشاءات الاخرى (انايب نقل النفط) يمكن معه زيادة الانتاج من الآبار المستغلة حاليا ، وبالتالي زيادة امكانيات التصدير •

ب - ان التوسع الاستثمارى يمكن ان يتجه الى حفر آبار جديدة للتعقيب عن منابع اخرى للنفط فى المناطق المحددة لشركات النفط الاجنبية ، مما يتسنى معه زيادة الانتاج ، وزيادة القيمة المضافة المتولدة فى القطاع وبالتالي زيادة الارباح المتحققة فيه ، مما يكون له أثره الايجابى بعيد المدى على تطور الاقتصاد العراقى •

(١) جدول رقم
اجمالي الاستثمارات الثابتة لشركات النفط الاجنبية العاملة في العراق
خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٩
(آلاف الدنانير العراقية)

بالاسعار الثابتة (اسعار سنة ١٩٦٢)		بالاسعار الجارية		السنه
الزيادة او النقص عن السنه السابقه	اجمالي الاستثمار ١٩٥٧ = ١٠٠	الزيادة او النقص عن السنه السابقه	اجمالي الاستثمار ١٩٥٧ = ١٠٠	
٩٧٧ +	١٠٩٧	١٩٣	١١٩٣	١٩٥٧
١٨٠٩٦ +	٥٦٤٣٦	١٩٩٣	٥٥٦٥٦	١٩٥٨
١٣٧٠١ +	٤١٧٧٧	١٩٩٠	٣١٨٩٣	١٩٥٩
٣٠١ +	٤٢٠٢٨	١٧٠٧	٤٨٩٠	١٩٦٠
٣٢٩٣٢ -	٩١٦	٧٠٠ -	٤٨٢٠	١٩٦١
٦٦٩٦ -	٢٤٢٧	٣٨١٠ -	١٠١٠	١٩٦٢
١٥٥٥ -	٩٣٢	٧٣٥ -	٢٧٥	١٩٦٣
١٧٧ +	١٠٢٩	١٦٥٨ -	١٠٧	١٩٦٤
٠٧٧ -	١٠٢٢	٢٣٢	١٢٩	١٩٦٥
٠٩٦ -	٩٣٢	٠٦٠ -	١٢٣	١٩٦٦
٢٣٢ +	١١٥	٠٣٠ -	١٢٠	١٩٦٧
٢٣٩ -	٨٦	٢٣٠ -	١٤٣٠	١٩٦٨
		٤٤٠٦٠ -	١٠٧	١٩٦٩

(٢) جدول رقم
اجمالي الاستثمارات الثابتة في شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق
خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٩ حسب نوع الاستثمار
(آلاف الدنانير)

السنه	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
١ - الاثنية (عدا وود السكن)	١٣٦٧	٢٨١٦٧	٣٦٦٩	٢٨٢٥٨	٢٣٥٤	١٥٧٩٩	١٥٧٩٩	٥٨٠	٣٨٠	٢١٠	١٤٠	٥٠	١٩٦٩
٢ - المنشآت الاخرى	١٥٣٥١	٣٠٧٤٦	١١١٧٣٦	١٨٧٤٣٧	١٨٣٨٢١	٣٩١٤٠٤	٣٩١٤٠٤	١٢٨٠	٦٧٧	٨٧٧	٤٣٠	٥٩٠	١٩٦٩
٣ - المكين والمعدات	٢٤٣٠١	١٧٧٥٣	١٧٧٥٣	٢٨٣٠٨	٣٢٩٧٦	٤٢٣٠٦	٥٦٩٧٧	٩٣٥٠	٢٩٣٤	٣٩٣٤	٣٧١٨	٥٦٧٠	١٩٦٩
٤ - وساطة النقل	٥٧٣٢	٤٣٤٠	٤٧٦٨	٤٩٠٩	٤٢٩٦	٦٨٥	١٦٤٣٢	١٤١٣٢	١٠٠٩	١٠٠٩	١٤٠٢	٢٥٣	١٩٦٩
الاجمالي	٤٦٦٥٦	٤٦٦٥٦	٤٦٦٥٦	٤٦٦٥٦	٤٦٦٥٦	٤٦٦٥٦	٤٦٦٥٦	٤٦٦٥٦	٤٦٦٥٦	٤٦٦٥٦	٤٦٦٥٦	٤٦٦٥٦	٤٦٦٥٦

جدول رقم (٣)
إجمالي الاستثمارات القائمة في شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق
خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٩ حسب نوع الاستثمار
بأسعار سنة ١٩٦٢ (بإلاف الدينار)

المستوى	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧
١ - الإينية	١٣٠٢٣	١٠٩	٤٥٧	١٣٥٧	٢٠٠٨	٧٨٥٣	٥٩٢٢	١٥٧٠٩	٢٣٣٠١	٣٦٠٠٠	٣٦٤٧	٢٦٩٨٨	١٤٥٤٤
٢ - الاستثمارات الأخرى	٢٠٩٠٩٦	٦٤٢٣	٥٥٠٠	٤١٠٠	٨٦٥٨	٦٨٥٢	١٣٠٠٦	٣٩١٤٠٤	١٧٤٣٣٨	١٧٢٢٦٧	١١١٠٧٠	٣٩٤٥٠٠	١٦٢٧٤٤
٣ - الكائن والمعدات	٤٠٣٠٣٤	٣٠٤٠١	٥١٠٢٣	٣٤٠٥٨	٣٧٨٥٣	٢٨٥٥٧	٩٢٠٢٣	٥٦٩٧٧	٣٥٤٣٣٣	٣٤٧١٥١	٢٩٨٩٢٢	١٩٠٩٧٧	٢٦٨٣٠٠
٤ - وسائل النقل	٢٥٨٥٨	٧٠٤٤	٢٠٢٣	٩٢٢٢	١١٤٠٧	٨٣٠٠	١٦٢٥٥	٦٨٥٥	٤٤٧٠٠	٥٢٢٧٢	٤٨٢١٤	٥١٩٠١	٦٩١٢٣
٥ - المجموع	٩٩٢٢٦	٤٤٠٦٦	٥٩٠٢٣	٤٧٨٥٨	٥٢٥٢٨	٤٧٥٢٢	١٢٧٢٢٦	٤٧١٠٠٥	٢١٦٣٧٢	٢١٤٨٠٠٠	١٤٩٤٣٠٠	٥٦٤٣٠٦	٥١٤٣٠١
٦ - المجموع	٪	٠٤٤	٠٥٨	١٠٠	٢٦٦	٨٠٠	٤٥٨	٣٠٤	١٠٠	١٢٢	٢٢٤	٤٥٨	٢٥٨
(١) ÷ (٥)	٪	١٤٦٦	٩٢٤	٨٦١	٧٥٥	١٤٢٤	١٠٢٢	٨٣٠١	٨٠٥٥	٨٠٢٢	٧٤٣٣	٥٢٢٢	٣١٥٥
(٢) ÷ (٥)	٪	٦٩٥٠	٨٦٤	٧١٢٢	٧٢٣٤	٦٠٢٣	٦٠٢١	٧٢٥٣	١٢٥١	١٦٢٢	٢٠٢٠	٣٣٥٨	٥٢٢٢
(٣) ÷ (٥)	٪	١٦٠٠	٢٣٤	١٩٥٢	١٧٥٥	٢٠٥٥	١٧٥٥	١٢٥٥	١٢٤	٢٢١	٢٢٤	٢٥٣	١٣٥٥
(٤) ÷ (٥)	٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٤)
العلاقة بين الاستثمارات السنوية والقيمة المضافة لشركات النفط الأجنبية
في العراق ١٩٥٧ - ١٩٦٩
ببأسعار الجارية

(٧) ÷ (١) ٪	(١)		(٥)		(٤)		(٣)		(٢)		(١)	
	الارباح بعد دفع حصة الحكومة المراقبة	٪	إجمالي الأرباح قبل دفع حصة الحكومة المراقبة	٪	إجمالي الأرباح قبل دفع حصة الحكومة المراقبة	٪	القيمة المضافة الإجمالية	القيمة المضافة الإجمالية	الاستثمارات الثانية الإجمالية السنوية	الاستثمارات الثانية الإجمالية السنوية	السنة	السنة
٦٦	٨٤٥٦٢٠	٤٢٣	١٠٧٢٥٢٠	٤٢١	١٠٧٢٥٢٠	٤٢١	١١٣٠٢٤٠	١١٣٠٢٤٠	٤٦٦٥٠١	١٩٥٧	١٩٥٧	
١٦٣	٩١٠٢٠٠	٨٢٢	١٦٩١٢٤٠	٧٥٨	١٦٩١٢٤٠	٧٥٨	١٧٥٣٥٥٠	١٧٥٣٥٥٠	٥٥٦٥٠٦	١٩٥٨	١٩٥٨	
٢٢٢٩	٩٩٤٦٣٠	١١٥٥	١٩٨٩٢٦٠	١١٠	١٩٨٩٢٦٠	١١٠	٢٠٧٩٨٩٠	٢٠٧٩٨٩٠	٢٢٨١٤٠	١٩٦٠	١٩٦٠	
٢٢٢٩	١٠٠٠٦١٥	١١٢٠	٢٠٠١٢٣٠	١٠٥٨	٢٠٠١٢٣٠	١٠٥٨	٢٠٨٩٥٦٠	٢٠٨٩٥٦٠	٢٢٤٧٧٧	١٩٦١	١٩٦١	
٤٧	١٠٠٧٢٠٠	٢٢٢	٢٠١٤٤٠	٢٢٢	٢٠١٤٤٠	٢٢٢	٢١٠١٥٣٠	٢١٠١٥٣٠	٤٧١٠٥	١٩٦٢	١٩٦٢	
١٠١	١١٥٦٢٨٠	٠٥٦	٢٣١٢٥٦٠	٠٤٥	٢٣١٢٥٦٠	٠٤٥	٢٣٩١٤٤٠	٢٣٩١٤٤٠	١٢٨٥٠	١٩٦٣	١٩٦٣	
٣٨	١٣١٤١٤٠	٠١٩	٢٦٢٨٢٨٠	٠١٨	٢٦٢٨٢٨٠	٠١٨	٢٧٠٧٢٧٠	٢٧٠٧٢٧٠	٥٠٠٠	١٩٦٤	١٩٦٤	
٤٢	١٣٦٤٨٢٥	٠٢٢	٢٧٢٩٦٥٠	٠٢١	٢٧٢٩٦٥٠	٠٢١	٢٨٣٣٦٠	٢٨٣٣٦٠	٦٠٠٠	١٩٦٥	١٩٦٥	
٤٠	١٤٥٢٢٥٠	٠٢٠	٢٩٠٤٥٠	٠١٩	٢٩٠٤٥٠	٠١٩	٢٩٨٤٦٨٠	٢٩٨٤٦٨٠	٥٧٦٥	١٩٦٦	١٩٦٦	
٤٨	١١٣٨٧٦٥	٠٢٥	٢٢٧٧٥٣٠	٠٢٤	٢٢٧٧٥٣٠	٠٢٤	٢٣٤٨٧٣٠	٢٣٤٨٧٣٠	٥٦٠٠	١٩٦٧	١٩٦٧	
٤٢	١٥٧٥١٦٥	٠٢١	٢١٥٠٣٣٠	٠٢٠	٢١٥٠٣٣٠	٠٢٠	٢٢٨١٦٠	٢٢٨١٦٠	٦٥٦٢٤	١٩٦٨	١٩٦٨	
٣١	١٥٩٨٨١٠	٠١٦	٢١٩٧٦٢٠	٠١٥	٢١٩٧٦٢٠	٠١٥	٢٢٣٠٨٦٠	٢٢٣٠٨٦٠	٥٠٠٠	١٩٦٩	١٩٦٩	

جدول رقم (٦)

المصروفات السنوية على انشاء دور السكن

السنة	المبلغ المصروف (بالآلاف الدنانير)
١٩٥٧	٣٥٦ر٣
١٩٥٨	٢٦١ر٤
١٩٥٩	١٤٥ر٨
١٩٦٠	٣٣٥ر٩
١٩٦١	١٠٠ر٩
١٩٦٢	٧٠ر٣
١٩٦٣	١٢٩ر٠
١٩٦٤	٩٢ر٠
١٩٦٥	١٧ر٠
١٩٦٦	٥ر٠
١٩٦٧	٤ر٠
١٩٦٨	٥ر٠
١٩٦٩	٥ر٠

جدول رقم (٥)

مجموع صافي الاستثمارات الثابتة لشركات النفط الاجنبية
العاملة في العراق منذ منحها الامتيازات حتى نهاية عام ١٩٥٦
ونهاية عام ١٩٦٩

(القيمة بالآلاف الدنانير)

١٩٥٤٠ر٣	=	صافي الاستثمارات حتى نهاية عام ١٩٥٦
١٦٤٥٤٠ر٣	=	صافي الاستثمارات حتى نهاية عام ١٩٦٩

جدول رقم (٧)

استثمارات شركات النفط ونسبتها من تكوين رأس المال الثابت

السنوي في العراق ، ١٩٥٧ - ١٩٦٩

بالاسعار التجارية

(بالآلاف الدينار العراقية)

السنة	تكوين رأس المال الثابت في العراق	استثمارات شركات النفط	نسبة (٢) الى (١) %
١٩٥٧	١٠٦٢٩٠ر١	٤٦٦٥ر١	٤ر٤
١٩٥٨	٩٧٨٧٢ر٢	٥٥٦٥ر٦	٥ر٧
١٩٥٩	١٠٣٥٩٤ر١	١٤٨٤٨ر١	١٤ر٣
١٩٦٠	١٢٠٢٣٩ر٩	٢٢٨١٤ر٠	١٩ر٠
١٩٦١	١٣٧٢١٦ر٨	٢٢٤٧٧ر٧	١٦ر٤
١٩٦٢	١١٩٢٣٣ر٥	٤٧١٠ر٥	٤ر٠
١٩٦٣	١١٩٩٠٠ر٠	١٢٨٥ر٠	١ر١
١٩٦٤	١٤٧٦٠٠ر٠	٥٠٠ر٠	٠ر٣
١٩٦٥	١٣١٤٠٠ر٠	٦٠٠ر٠	٠ر٥
١٩٦٦	١٤٤٧٠٠ر٠	٥٧٦ر٥	٠ر٤
١٩٦٧	١٤٩٩٠٠ر٠	٥٦٠ر٠	٠ر٤
١٩٦٨	١٥٤٢٠٠ر٠	٦٥٦ر٤	٠ر٤
١٩٦٩	١٥٩٠٠٠ر٠	٥٠٠ر٠	٠ر٣